Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 1, No. 12, Mar. 2019

Published online in March

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، المجلد الأول ـ العدد الثاني عشر، مارس 2019م

استنخال ملامح الضرورة الشعرية من شرح ابن عاشور وتعليقه على ديوان النابغة الذبيانِيّ

Extracting the Features of Poetic Necessity from the Explanation of Ibn Ashour and his comment on the Diwan of Al-Nabigha Al-Thabiani

د. عمر علي الباروني

قسم اللغة العربية–كلية التربية– جامعة مصراتة

Omaraibarouni2018@gmail.com

الملخص:

يتناول هذا البحث ملامح الضرورة الشعرية في شرح ابن عاشور على ديوان النابغة الذبياني، وذلك برصدها واستنخالها في طي هذه الصفحات، ولا يُعنى هذا البحث بذكر غيرها من المواضع الأخرى غير ما وضّحه ابن عاشور؛ لكن سيكتفي الباحث بما علق عليه ابن عاشور في متن البحث، وأذكر بعض الملامح الأخرى عرضًا في هوامش البحث، وقد تأسس هيكل هذا البحث– بعد المقدمة– على ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول للتعريف بالضرورة الشعرية، وبالنابغة، وبابن عاشور، والمبحث الثاني لرصد مواضع ضرائر الذكر والحذف والزيادة والرتبة، والمبحث الثالث لرصد مواضع ضرائر الحركات، ثم خاتمة بأهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

Abstract

This research deals with the characteristics of the poetic necessity in Ibn Ashour's explanation of the Diwan of Al-Nabigha Al-Thabiani, by detecting and extracting them in the folds of these pages. This research is not concerning with explanations other than what was revealed by Ibn Ashour. So, the researcher will only comment on what Ibn Ashour commented on, however, some other poetic characteristics will be mentioned in the margins of the research. This research comprises three sections in addition to the introduction. The first section is devoted to the definition of the poetic necessity, Alnabgha, and Ibn Ashour. The second section is for detecting the positions of addition, omission and the rank. The third section is to detect the

positions of the movements. Finally, the researcher concludes with the main findings elicited by the research data.

Keywords: Poetic necessity, Ibn Ashour, Diwan, characteristics,

المقدمة:

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى، وعلى آلهم وصحبهم ومن سار على نهجهم واقتفى، أما بعد.

فإن للشعر عند العرب مكانة سامية، ولكلامهم الموزون ميزة على غيره من الكلام المنثور؛ لذا سُمح للشاعر العربي بالخروج عن قياس اللغة وأصولها إذا اضطر ولا مفر، فوردت شواهد كثيرة عن شعراء العرب تكشف عن هذا الخروج المرخص، فكان النابغة الذبياني شاهًدا على هذا الصنيع في شعره، فقد أورد فيه من هذه الرخص ما يجد فيه الباحث جملة من الشواهد كافية لتتبع هذا النوع من الملامح اللغوية في ديوانه.

وقد تتبعت ديوان النابغة بشرح العلامة ابن عاشور فرأيت بعض مواضع الضرورة الشعرية التي ذكرها ابن عاشور في تعليقاته؛ فجمعت هذه المواضع في هذه الصفحات، وهذا لا يعني عدم وجود غير ما وضّحه ابن عاشور؛ بل في الديوان كثيرٌ من الملامح؛ لكنني سأكتفي بما علق عليه ابن عاشور في متن البحث، وأذكر بعض الملامح الأخرى في الهامش؛ حتى لا أخرج عن عنوان البحث؛ ومن هنا عنونت بحثي بـ(**استنخال ملامح الضرورة الشعرية من شرح ابن عاشور وتعليقه على ديوان النابغة الذبياني**).

وقد احتوى البحث– بعد المقدمة– على ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول للتعريف بكل من: الضرورة الشعرية، وبالنابغة، وبابن عاشور، والمبحث الثاني لذكر مواضع ضرائر الذكر والحذف والزيادة والرتبة، والمبحث الثالث لذكر مواضع ضرائر الحركات، ثم أردفتها بخاتمة لذكر أهم النتائج التي توصلت إليها، وبفهرس للمصادر والمراجع.

والله الموفق

المبحث الأول

(التعريف بالضرورة الشعرية وبالنابغة وبابن عاشور)

المطلب الأول– التعريف بالضرورة الشعرية:

أ– تعريف الضرورة في اللغة:الضررُ: الضِّيقُ، ومكان ذو ضَرَرٍ أَي: ضِيقٍ، ومكانٌ ضَرَرٌ: ضَيِّقٌ، والضرائر: المحاويج، أي: ما يحُوجك ويضطرُّك إلى شيء ما، والاضطرار: الاحتياج إلى الشيء، وقد اضطره إليه أمر، والضرورة كالضرَّة، والضارورة لغة في الضرورة، ويقال: ليس عليك ضرر ولا ضرورة ولا ضَرَّة ولا ضارورة، ويقال: رجل ذو ضارورة وضرورة أي: ذو حاجة، وقد اضطُرَّ إلى الشيء، أي: أُلْجِئَ إليه، والضرورة اسم لمصدر الاضطرار، تقول: حملتني الضرورة على كذا وكذا. واضطرّ بناؤه افتعل، جُعِلت التاء طاءً. والمضطر: مُفْتَعَلٌ مِنَ الضّرِّ، وأصله: مُضْتَرَرٌ، أُدغمت الراء وقُلبت التاء طاءً لأجل الضاد، (ابن منظور:ضرر).

ب– تعريف الضرورة اصطلاحًا: قال الكفوي: "الضرورة الشعرية: هي ما لم يَرِدْ إلا في الشعر، سواء كان للشاعر فيه مندوحة أم لا" (الكفوي:576). أو هي: "حفظ وزن الشعر الداعي إلى جواز ما لا يجوز في النثر" (التهانوي1115/2). وقيل: "هي الخروج على القاعدة النحوية والصرفية" (حماسة:10).

وعلى كلٍّ؛ لم يُعرِّفْ سيبويه (ت180هـ) الضرورة الشعرية، وإنما ذكر في الكتاب بعض المصطلحات والعبارات(سيبويه98/1، 99، 408، وغيرها) التي ظهر منها معنى الضرورة؛ على الرغم من أنه وردت في الكتاب عناوين يمكن لسيبويه فيها تعريفها تعريفًا مباشرًا، كعنوان: ما يحتمل الشعر (سيبويه26/1).

ثم أتى من بعده المبرد (ت285هـ) فألف كتاب: ضرورة الشعر (حاجي1087/2)، ولكن لم يصل إلينا إلى يومنا هذا، وهذا يعني أن مصطلحها ومفهومها صارا واضحين، وهو ما نلمسه عند ابن السراج (ت316هـ) في عبارته التي يقول فيها: "ضرورة الشاعر أن يضطره الوزن إلى حذف، أو زيادة، أو تقديم أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف، أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل، وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له، ولا أن يزيد ما شاء؛ بل لذلك أصول يعمل عليها؛ فمنها ما يحسن أن يستعمل ويقاس عليه، ومنها ما جاء كالشاذ، ولكن الشاعر إذا فعل ذلك فلا بد من

أن يكون قد ضارع شيئًا بشيءٍ ولكن التشبيه يختلف؛ فمنه قريب، ومنه بعيد"، (ابن السراج 435/3)، فهذا نص صريح في بداية مفهوم الضرورة الشعرية ووضوحها عند النحاة.

وبعد أن اتضح مفهوم الضرورة الشعرية أُلِّفتْ فيها بعض المؤلفات المستقلة، ككتاب أبي سعيد السيرافي (ت368هـ): ما يحتمل الشعر من الضرورة، وكتاب أبي جعفر القزاز (ت412هـ): ما يجوز للشاعر في الضرورة، وكتاب ابن عصفور (ت669هـ): ضرائر الشعر.

ج– ما يجوز للشاعر في الضرورة: يرى أكثر العلماء أن ما يضطر إليه الشاعر تسعة أشياء أو عشرة، وهي المجموعة في هذين البيتين:

ضَرُورَةُ الشِّعْرِ عَشْرٌ عَدُّ جُمْلَتِهَا** قَطْعٌ وَوَصْلٌ وَتَخْفِيفٌ وَتَشْدِيدُ

مَدٌّ وَقَصْرٌ وَإِسْكَانٌ وَتَحْرِيكٌ ** وَمَنْعُ صَرْفٍ وَصَرْفٌ ثَمَّ تَعْدِيدُ

فالقطع في همزة الوصل، فإنّ الأصل فيه الوصل بما قبله وقد يقطع في الشعر كما في همزة باب الافتعال وغيره، والوصل في همزة القطع، فإنّ الأصل فيه القطع عمّا قبله، وقد يوصل في الشعر كما في همزة باب الإفعال، والتخفيف في الحرف المشدّد، والتشديد في الحرف المخفف، والمد في الألف المقصورة، والقصر في الألف الممدودة، والإسكان في المتحرّك، والتحريك في الساكن، ومنع الصرف في المنصرف، والصرف في غير المنصرف (السراج 435/3. السيرافي:34– 35. التهانوي 1115/2).

المطلب الثاني– التعريف بالنابغة الذبياني:

هو زياد بن معاوية بن ضباب بن جناب بن يربوع بن غيظ بن مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان بن مضر، ويكنى أبا أمامة أو أبا ثمامة. وسبب تلقيبه بالنابغة بيته الذي يقول فيه:

وَحَلَّتْ فِي بَنِي الْقَيْنِ بْنِ جَبْرٍ ** فَقَدْ نَبَغَتْ لَهُمْ مِنَّا شَؤُونُ

وهو من الطبقة الأولى المقدمين على سائر الشعراء، ويعد أحد الأشراف الذين غض الشعر منهم، وكان الشعراء يحتكمون إليه، وكانت تضرب له قبة من أدم بسوق عكاظ فيأتيه الشعراء فيعرضون عليه أشعارهم، وكان أول من أنشده الأعشى، ثم حسان بن ثابت، ثم أنشدته الشعراء، ثم أنشدته الخنساء

بنت عمرو بن الشريد. كانت وفاته نحو سنة 18 قبل الهجرة، (الجمحي 51/1. ابن قتيبة 156/1، 162. الأصفهاني 5/11- 8. البغدادي 135/2، الزركلي 54/3- 55).

المطلب الثالث– التعريف بابن عاشور:

اسمه: هو محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور. الإمام الضليع في العلوم الشرعية واللغوية والأدبية والتاريخية.

مولده: ولد بتونس سنة (1296هـ= 1879م).

حياته ونشأته: بدأ ابن عاشور تعليمه في الكتاتيب حتى أتقن حفظ القرآن الكريم، ثم تعلم شيئًا من اللغة الفرنسية، والتحق بجامع الزيتونة في سنة (1310هـ= 1892م)، واستمر في طلب العلم حتى وصل إلى ما وصل إليه.

ودرس العلوم العربية، وشرح ديوان الحماسة الذي أبدى فيه ضلاعة في اللغة والنقد وسمو الذوق وحاز به شهرة، حتى لقب بكثير من الألقاب، وحاز كثيرًا من المناصب، منها: شيخ الإسلام المالكي، ومنصب شيخ جامع الزيتونة، وعميدًا لجامعة الزيتونة، وقاضيًا مالكيًّا للجماعة، وكان من أعضاء المجمعين في دمشق والقاهرة.

واشتهر بالصبر وقوة الاحتمال وعلو الهمة والاعتزاز بالنفس والصمود أمام الكوارث والترفع عن الدنايا.

قام برحلات إلى المشرق لأداء فريضة الحج، وإلى أوروبا، وإستانبول للمشاركة في مؤتمر المستشرقين سنة (1951م).

شيوخه: أخذ بجامع الزيتونة على جماعة من العلماء، منهم: إبراهيم المارغني، وسالم بو حاجب، وعمر بن الشيخ، ومحمد النجار، ومحمد النخلي، ومحمد بن يوسف.

تلاميذه: لقد خلّف ابن عاشور تلاميذ ذوي شهرة واسعة، منهم: حمد بيرم الخامس، ويوسف بن أحمد جعيط، وزين العابدين بن حسين، وأحمد المعروف بحميدة بن الخوجة، ومحمد الصادق الشطي الشريف المساكني، وأبو الحسن بن شعبان، وعمر بن أحمد المعروف بابن الشيخ، ومحمد العزيز بن محمد بوعتور،

ومحمد بن خليفة المشهور بالمدني أو المداني، ومحمد بن عثمان بن محمد النجار، ومحمد البشير النيفر، وعلي بن الخوجة الشهير بالحاج علي.

مؤلفاته: ترك العلامة ابن عاشور كثيرًا من الأعمال العلمية، وفي فنون مختلفة، منها: أصول الإنشاء والخطابة. أصول التقدم في الإسلام. أليس الصبح بقريب. أمالي على دلائل الإعجاز. أمالي على مختصر خليل. التحرير والتنوير تفسير القرآن الكريم. تحقيق وتعليق على كتاب خلف الأحمر المعروف بمقدمة في النحو. تعاليق على المطول وحاشية السيالكوتي. حاشية على التنقيح للقرافي في أصول الفقه سمي التوضيح والتصحيح. شرح ديوان الحماسة. شرح قصيدة الأعشى الأكبر في مدح المحلّق. قصة المولد النبوي الشريف. شرح معلقة امرئ القيس. كتاب تاريخ العرب. الفتاوى. كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ. مقاصد الشريعة الإسلامية. موجز البلاغة. النظر الفسيح عند مضايق الأنظار في الجامع الصحيح. النظام الاجتماعي في الإسلام. الوقف وأثره في الإسلام.

وقام بتحقيق كثير من الكتب، منها: ديوان بشار بن برد. ديوان النابغة الذبياني، جمع وشرح وتعليق. سرقات المتنبي. الواضح في مشكلات المتنبي.

وفاته: توفي بتونس، يوم الأحد 13 من شهر رجب= 12 أوت/آب، سنة 1393هـ= 1973م، ودفن بمقبرة الزلاج، (الزركلي 174/6. محفوظ 304/3- 309. المرعشلي 1262/2- 1264.

أما تلاميذه فنظرًا لكثرة الصفحات التي ذكروا فيها في كتاب تراجم المؤلفين التونسيين، فينظر تتلمذهم عليه حسب ترتيب ورودهم في المصدر المذكور: (محفوظ 143/1، 42/2، 136، 244، 196/3، 198، 213- 214، 355، 291/4، 16/5، 67).

المبحث الثاني

(ضرائر الذكر والحذف والزيادة، والرتبة)

المطلب الأول– ضرائر الذكر والحذف والزيادة: قال أبو سعيد السيرافي: "اعلم أن الشاعر يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام؛ لتقويم الشعر، كما يزيد لتقويمه" (السيرافي:89)، وقد لجأ النابغة إلى ضرائر الذكر والحذف والزيادة في بعض المواضع، منها:

1- ذكر آخر الاسم المؤنث المرخم، قال النابغة:

كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ ** وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ (النابغة:43)

من عادة العرب مناداة اسم المرأة بالترخيم، وإذا كان الحرف الذي قبل هاء التأنيث مفتوحًا أبدًا واحتاج الشاعر إلى إبقاء هاء التأنيث لأجل صحة الوزن أبقاها، فالأصل أن يقول: يا أميمةُ، ولكنه لما ذكر الهاء على غير عادة العرب؛ عامله معاملة الاسم المرخم ففتح الهاء، (النابغة:43، هامش1).

وقد اختلف النحاة في قول النابغة: (أميمة) بفتح الهاء من غير تنوين؛ فقيل: ليس الاسم بمرخم، بل هو معرب نصب على أصل المنادى، ولم ينون لأنه غير منصرف، وقيل: بني على الفتح؛ لأن منهم من يبني المنادى المفرد على الفتح؛ لأنها حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم؛ فصار في التقدير: (يا أميم)، ثم أقحم التاء غير معتد بها، وفَتَحَهَا لأنها واقعة موقع ما هو مستحق للفتح، وهو ما قبل هاء التأنيث المحذوفة المنوية وهو ظاهر كلام سيبويه (سيبويه 2/207- 208)، وقيل: فتحت إتباعًا لحركة ما قبلها وهو اختيار ابن مالك، (ابن مالك ش ك 3/1369، ش ت 3/428. الحضرمي:22. أبو حيان 5/2240- 2241. الأشموني 3/66- 67. السيوطي 3/91- 92).

2- ذكر العِوض والمعوَّض، قال النابغة:

وَنَاجِيَةٍ عَدَّيْتُ فِي مَتْنِ لَاحِبٍ **كَسَحْلِ الْيَمَانِي قَاصِدٍ لِلْمَنَاهِلِ (النابغة:196)

فقوله: (اليماني) منسوب إلى اليمن، والأصل أن يقول: يمان؛ لكنه جمع بين العوض وهو الألف وبين المعوَّض وهو الياء، وهذا لا يجوز إلا اضطرارًا في الضرورة الشعرية، (النابغة:196 هامش3)، وهو جمع رديء (الفارسي1/188- 189) وشاذ في الشعر، (السيوطي 6/175).

3- حذف حرف العلة، قال النابغة:

إِذَا تَلْقَهُمْ لَا تَلْقَ لِلْبَيْتِ عَوْرَةً ** وَلَا الْجَارَ مَحْرُومًا وَلَا الْأَمْرَ ضَائِعًا(النابغة:175)

فقوله: (تلقهم) مجزوم بـ(إذا)، وهي ليست من أدوات الشرط التي تجزم الفعل، فجزمه هنا ضرورة، (النابغة:175، هامش3)، بل الجزم بـ(إذا) خاص بالشعر، فحملوها على (متى)، كما تحمل (متى) على (إذا) في الإهمال، (ابن مالك ش ت 4/81- 82. ناظر الجيش 9/4358- 4359).

4- حذف آخر الاسم في غير النداء، قال النابغة:

وَكُلُّ صَمُوتٍ نَثْلَةٍ تُبَّعِيَّةٍ ** وَنَسْجِ سُلَيْم كُلَّ قَضَّاءٍ ذَائِلِ (النابغة:201)

فقوله: (سليم) ترخيم سليمان، ولما كان ذلك في غير النداء جاز للضرورة الشعرية، (النابغة:201 هامش1. السيرافي:167. الحضرمي:82).

قال ابن هشام: "يجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط، أحدها: أن يكون ذلك في الضرورة. الثاني: أن يصلح الاسم للنداء؛ فلا يجوز في نحو: الغلام. الثالث: أن يكون إما زائدًا على الثلاثة، أو بتاء التأنيث"(ابن هشام 62/4- 63).

وفي البيت ضرورة أخرى لم يذكرها ابن عاشور، وهي "حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه من غير أن يدل عليه، معنى الكلام، بل شيء خارج عنه" (ابن عصفور:167- 168).

5- حذف الهاء من الاسم غير حقيقي التأنيث، قال النابغة:

تَخِفُّ الْأَرْضُ إِنْ تَفْقِدْكَ يَوْمًا ** وَتَبْقَى مَا بَقِيتَ بِهَا ثَقِيلَا (النابغة:213)

فقوله: (ثقيلا) حال من ضمير الأرض، وحذفت هاء التأنيث؛ لأن اسم الأرض مؤنث غير حقيقي؛ فجاز في الشعر حذف الهاء، (النابغة، ص:213، هامش2). وهو حذف جائز(أبو حيان 1113/3).

6- زيادة حرف الجر في الفاعل، قال النابغة:

وَلَقَدْ أَصَابَ فُؤَادَهُ مِنْ حُبِّهَا ** عَنْ ظَهْرِ مِرْنَانٍ بِسَهْمٍ مُصْرَد (النابغة، ص:94).

فقوله: (بسهم) فاعل أصاب، والباء زائدة للضرورة، والأصل: سهمٌ، (النابغة، ص:94، هامش4). وهذا النوع من زيادة حرف الجر لا متعلق له (الأزهري:76- 77).

7- قصر الممدود، قال النابغة:

عِظَامُ اللِّهَا أَوْلَادُ عُذْرَةَ إِنَّهُمْ ** لَهَامِيمُ يَسْتَلْهُونَهَا بِالْجَرَاجِرِ (النابغة:127)

فقوله: (اللها) وهي أعلى الفم، (ابن منظور: لها)، والأصل فيه (اللهاء)، بفتح اللام وكسرها، وقصره للضرورة الشعرية، (النابغة:127 هامش2).

ومن المواضع التي ورد فيها مثل هذا النوع من الضرورات عند النابغة، قوله "في إحدى الروايتين:

إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَا إِنْ مَا أُبَيِّنُهَا ** وَالنُّؤْيَ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

فزاد (إن) بعد (لا) لشبهها بـ(ما) من حيث كانتا للنفي، وزعم الفراء أن (لا) و(إن) و(ما) حروف نفي، وأن النابغة جمع بينها على طريق التأكيد" (ابن عصفور:62، 70. السيوطي 349/5). ورواية الديوان– ص:76–:

إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَأْيًا مَا أُبَيِّنُهَا ** وَالنُّؤْيَ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

ومن شواهد الحذف التي لم يذكر ابن عاشور روايتها قول النابغة:

إِذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُورًا ** فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتَ مِنْ

يريد (مني) فحذف الحرف المشدد– أي: النون– في الوقف، وحذف الضمير بعده. (السيرافي:92– 93. ابن عصفور:134– 135). وأما رواية الديوان فلا يوجد بها هذا الحذف. (النابغة:253).

ومنها– أيضًا– قوله:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ ** يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

يريد: كأنك جمل من جمال بني أقيش،فحذف الموصوف وأبقى الصفة وهي المجرور. (السيرافي:151. ابن عصفور:170– 171. الحضرمي:71).

ومن الأبيات التي تنسب إلى النابغة– وليست في ديوانه– وبها حذف قوله:

"فَبِتُّ كَأَنَّ الْعَائِدَاتِ فَرَشْنَنِي ** هِرَاسًا بِهِ يُعْلَى فِرَاشِي وَيُقْشَبُ

يريد: فرشن لي، فحذف اللام وأوصل الفعل إلى الضمير بنفسه" (ابن عصفور:146).

المطلب الثاني– ضرائر الرتبة: لم تكن ضرائر الرتبة كثيرة في ديوان النابغة، ومما جاء منها:

1– عود الضمير على متأخر، قال النابغة:

رُدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ** ضَرْبَ الْوَلِيدَةِ بِالْمِسْحَاةِ فِي الثَّأَدِ (النابغة:77)

قوله: (ردت) يروى بضم الراء وفتحها، وعلى رواية الفتح فإن ضمير الفاعل عائد إلى الوليدة المتأخر الذكر، وهذا العود غير جائز إلا ضرورة، (النابغة:77 هامش1. الحضرمي:3، 40).

2- تقديم المتعلِّق على المتعلَّق، قال النابغة:

عُوجُوا فَحَيُّوا لِنُعْمٍ دِمْنَةَ الدَّارِ ** مَاذَا تُحَيُّونَ مِنْ نُؤْيٍ وَأَحْجَارِ(النابغة:145)

فقوله: (لنعم) متعلق بالدار، وتقدم هنا على متعلقه ضرورة، (النابغة:145 هامش1)

ومن ضرائر الشعر التي لم يذكرها ابن عاشور: إبدال الكلمة من الكلمة، فمن ذلك استعمال بعض حروف الخفض موضع بعض، نحو قول النابغة:

فَلَا تَتْرُكَنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي ** إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

يريد: كأنني في الناس، (ابن عصفور:235- 238)، والبيت في (النابغة:56).

ومن ضرائر الشعر "إبدال الحكم من الحكم، فمنه قلب الإعراب أو غيره من الأحكام؛ لأن اللفظ إذا قلب حكمه أعطي بدله حكم غيره...، نحو... قول النابغة:

وَقَدْ خِفْتُ حَتَّى مَا تَزِيدُ مَخَافَتِي ** عَلَى وَعِلٍ فِي ذِي الْمَطَارَةِ عَاقِلِ

يريد: حتى ما تزيد مخافة وعلى علي مخافتي"، (ابن عصفور:266- 267)، والبيت عند (النابغة:198).

المبحث الثالث

(ضرائر الحركات)

قد يلجأ الشاعر في كثير من الأحيان إلى التغيير في بعض الحركات؛ لأجل إقامة الوزن، فكان من المواضع التي أجرى فيها النابغة هذا النوع من الضرائر ما يأتي:

المطلب الأول- ضرائر تحريك الساكن (القزاز:202): اضطر النابغة إلى هذا النوع في خمسة مواضع في ديوانه، وهي:

1- تحريك السكون بالفتح، قال النابغة:

إِنَّ امْرَأً يَرْجُو الْخُلُودَ وَقَدْ رَأَى ** سَرِيرَ أَبِي قَابُوسَ يُغْدَى بِهِ عَجَزْ (النابغة:158)

فقوله: (عجزْ) مصدر (عَجَزَ)، فالأصل أن يكون بسكون الجيم؛ فاضطر الشاعر فحرك الجيم بالفتح ضرورة، (النابغة:158 هامش1) وهو من الضرائر الحسنة، (ابن السراج 435/3، 449)، ومنه قوله:

أَجِزْ يَا رَبِيعُ فَقَالَ الرَّبِيعُ ** إِلَى مَنَاهِلِهَا لَوْ أَنَّهَا طَلَقُ (النابغة:183)

فقوله: (طلَق) بفتح اللام، الأصل فيه بسكونها؛ لكنه حركه للضرورة، (النابغة:183 هامش2)

2- تحريك السكون بالضم، قال النابغة:

أَنِّي أُتَمِّمُ أَيْسَارِي وَأَمْنَحُهُمْ ** مَثْنَى الْأَيَادِي وَأَكْسُو الْجَفْنَةَ الْأُدُمَا (النابغة:218)

فقوله: (الأدُما) بضم الدال الأصل فيه بسكونها؛ لكنه حركها بالضم ضرورة، وهي ضرورة حسنة، (النابغة:218 هامش1) ومنه قوله:

نَلْوِي الرُّؤُوسَ إِذَا رِيمَتْ ظُلَامَتُنَا ** وَنَمْنَحُ الْمَالَ فِي الْإِمْحَالِوَالْغُنُمَا (النابغة:226)

فقوله: (الغُنُما) بضم النون الأصل فيه بسكونها، فحركه بالضم للضرورة، (النابغة:226 هامش3)، ومثله قوله:

أَمَا لَعَمْرِي لَقَدْ أَهْدَى أَبُو حُمُقٍ ** إِلَى كِنَانَةَ شَرًّا غَيْرَ مُنْصَرِمِ (النابغة:246)

فقوله: (حمُق) بضم الميم الأصل فيه بسكونها؛ لكنه حركها بالضم للضرورة، (النابغة:246 هامش2).

3- تحريك السكون بالضم، قال النابغة:

أَحْلَامُ عَادٍ وَأَجْسَامٌ مُطَهَّرَةٌ ** مِنَ الْمَعَقَّةِ وَالْآفَاتِ وَالْأُثُمِ (النابغة:232)

قال ابن عاشور: "(والإثم) ضبط في نسخة شرح أبي جعفر بكسرة تحت الهمزة وفتحة فوق الثاء المثلثة، ولا يعرف هذا في مفرد هذه المادة، ولا في جمع سماعي ولا قياس...، وضبط في طبعة لسان العرب الموسومة بالصحة في مادة (عتق) بفتحة على الهمزة وفتحة على المثلثة. ولم يذكره صاحب اللسان بهذا الوزن في مادة (أثم)، ولا صاحب القاموس؛ فالوجه أنه بضم الهمزة وضم المثلثة، جمع أثام، مراد به الإثم...، وفُعُل

بضم الحرفين الأولين جمع مطرد لكل اسم رباعي ذي مدة قبل لامه...، أو يكون بكسر الهمزة وكسر المثلثة، وأصله الإثم بسكون المثلثة، فحركت بكسرها حركة اتباع لضرورة الوزن"، (النابغة:232 هامش1).

المطلب الثاني– ضرائر تسكين المتحرك (سيبويه:116/4. ابن عصفور:209): لم يرد من هذا النوع من الضرائر في الديوان سوى موضع واحد، وهو قوله:

رُدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ** ضَرْبَ الْوَلِيدَةِ بِالْمِسْحَاةِ فِي الثَّأَدِ (النابغة:77)

فقوله: (ردت) يروى بضم الراء وبفتحها، وبالفتح ينشأ عنه ضرورة تسكين الياء في قوله: (أقاصيه)، وحقها النصب (النابغة:77 هامش1)، لكنه حذف الفتحة من آخر الاسم المعتل، وهي علامة إعراب، للتخفيف ولتشبيه المنصوب بالمرفوع والمخفوض، (ابن عصفور:91- 92).

المطلب الثالث– ضرائر التشديد (القزاز:229): يجوز للشاعر تشديد المخفف حال الاضطرار، ولم يرد من هذا النوع من الضرائر في الديوان سوى موضع واحد، وهو قوله:

طَلَعُوا عَلَيْكَ بِرَايَةٍ مَعْرُوفَةٍ ** يَوْمَ الْأُنَيِّسِ إِذْ لُقِيتَ لَئِيمَا (النابغة:225)

قال ابن عاشور: "قال أبو جعفر [النحاس]: أنَيْس بسكون الياء، وإنما شدده للضرورة"(النابغة:225 هامش6).

المطلب الرابع– ضرائر صرف الممنوع من الصرف (السيرافي:40. القزاز:155، ابن عصفور:24): صرف ما لا ينصرف عند الضرورة جائز بلا خلاف، (ابن مالك ش ك 1509/3) وقد بلغت المواضع التي صرف فيها النابغة الممنوع من الصرف ثلاثة مواضع، وهي:

1- صرف الممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، ومنه قوله:

حَانَ الرَّحِيلُ وَلَمْ تُوَدِّعْ مَهْدَدَا ** وَالصُّبْحُ وَالْإِمْسَاءُ مِنْهَا مَوْعِدِ (النابغة:94)

قوله: (مهددا) فسره الأصمعي بأنه اسم جارية؛ فحقه المنع من الصرف؛ فيكون صرفه هنا للضرورة، (النابغة:94 هامش1).

2- صرف الممنوع من الصرف للوزن، ومنه قوله:

بَاتَتْ لَهُ لَيْلَةً شَهْبَاءُ تَسْفَعُهُ ** بِحَاصِبٍ ذَاتُ شَفَّانٍ وَأَمْطَارِ (النابغة:151)

فقوله: (شفان) على وزن فعلان؛ فكان حقه المنع من الصرف؛ وإنما صرفه للضرورة، (النابغة:151 هامش4).

3- صرف الممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، ومنه قوله:

لَيْتَ قَيْسًا كُلَّهَا قَدْ قَطَعَتْ ** مُسْحَلَانًا فَحَصِيدًا فَتُبُلْ (النابغة:214)

فقوله: (مسحلانا) على وزن فعلان فكان حقه المنع من الصرف، ولكنه صرفه للضرورة، (النابغة:214 هامش2).

وصرف ما لا ينصرف في الشعر كثير، حتى زعم الكسائي والفراء أنه جائز في كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك، نحو: أفضل من زيد، وذلك باطل،وذهب بعض البصريين إلى أن كل ما لا ينصرف يجوز صرفه، إلا أن يكون آخره ألفاً، فإن ذلك لا يجوز فيه، لأن صرفه لا يقام به قافية ولا يصحح به وزن، والصحيح أن صرفه جائز، بل قد قال الأخفش: من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف، وحكى الزجاجي أن ما حكاه الأخفش هو لغة لبعض العرب، (القزاز:155. ابن عصفور:24).

الخاتمة:

بعد هذه الجولة في ديوان النابغة الذبياني، وتتبع الملامح العروضية التي ذكرها ابن عاشور في تعليقه على الديوان، أذكر بعض النتائج التي ظهرت لي من خلال جمعي لهذه الملامح والتعليق عليها، وهي:

1- أن ديوان النابغة الذبياني أرضًا خصبة للبحث والدراسة، على الرغم من الشروح والتعليقات والتحقيقات التي عليه.

2- أن الشاعر يجوز له الخروج عن المألوف القواعدي (الصرفي والنحوي) إذا اضطر إلى ذلك.

3- أن بعض الضرورات الشعرية كانت موجودة بل ومستساغة، كصرف ما لا ينصرف الذي حكاه الأخفش.

4- أن هناك بعض الأبيات المشتملة على بعض الضرائر في ديوان النابغة لم يعلق عليها ابن عاشور، وقد ذكرت بعضها في الهامش.

والله أعلم

المصادر والمراجع:

1- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، (1418هـ- 1998م) تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط(1)، ورمزت إلى الكتاب بـ(أبو حيان).

2- الأصول في النحو، تأليف: أبي بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج، (د.ت)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان،. ورمزت إلى الكتاب بـ(ابن السراج).

3- الأعلام، تأليف: خير الدين بن محمود الزركلي، (2002م)، دار العلم للملايين، ط(15)، ورمزت إلى الكتاب بـ(الزركلي).

4- الأغاني، تأليف: أبي الفرج الأصفهاني، (د.ت)، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط(2)، ورمزت إلى الكتاب بـ(الأصفهاني).

5- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: أبي محمد جمال الدين عبد الله بن هشام، (د.ت)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ورمزت إلى الكتاب بـ(ابن هشام).

6- تراجم المؤلفين التونسيين، تأليف: محمد محفوظ، (1994م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط(2)، ورمزت إلى الكتاب بـ(محفوظ).

7- التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف: أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، (1410هـ- 1990م)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط(1)، ورمزت إلى الكتاب بـ(الفارسي).

8- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تأليف: محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش، (1428هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر، وجابر محمد البراجة، وإبراهيم جمعة العجمي، وجابر السيد المبارك، وعلي السنوسي محمد، ومحمد راغب نزال، القاهرة- مصر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط(1)، ورمزت إلى الكتاب بـ(ناظر الجيش).

9- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي، (1418هـ-1997م)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(4)، ورمزت إلى الكتاب بـ(البغدادي).

10- ديوان النابغة الذبياني، جمعه وشرحه وكمله وعلق عليه: محمد الطاهر بن عاشور، (1986م)، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ورمزت إلى الكتاب بـ(النابغة).

11- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تأليف: أبي الحسن نور الدين علي بن محمد الأُشْمُوني، (1419هـ- 1998م)، تحقيق: حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1)، ورمزت إلى الكتاب بـ(الأشموني).

12- شرح تسهيل الفوائد، تأليف: أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، (1410هـ- 1990م)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط(1)، ورمزت إلى الكتاب بـ(ابن مالك ش ت).

13- شرح الكافية الشافية، تأليف: أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، (د.ت)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط(1)، ورمزت إلى الكتاب بـ(ابن مالك ش ك).

14- الشعر والشعراء، تأليف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (1423هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ورمزت إلى الكتاب بـ(ابن قتيبة).

15- ضرائر الشعر، تأليف: أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور، (1980م)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط(1)، ورمزت إلى الكتاب بـ(ابن عصفور).

16- طبقات فحول الشعراء، تأليف: أبي عبد الله محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي، (د.ت)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ورمزت إلى الكتاب بـ(الجمحي).

17- الكتاب، تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بسيبويه، (1408هـ- 1988م)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(3)، ورمزت إلى الكتاب بـ(سيبويه).

18- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور بحاجي خليفة، (1941م)، مكتبة المثنى، بغداد، ورمزت إلى الكتاب بـ(حاجي).

19- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف: أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، (د. ت)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ورمزت إلى الكتاب بـ(الكفوي).

20- لسان العرب، تأليف: أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، (1414هـ)، مذيل بحواشي اليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط(3)، ورمزت إلى الكتاب بـ(ابن منظور).

21- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، تأليف: محمد حماسة عبد اللطيف، (1416هـ- 1996م)، دار الشروق، القاهرة، ط(1)، ورمزت إلى الكتاب بـ(حماسة).

22- ما يجوز للشاعر في الضرورة، تأليف: أبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني التميمي، (د.ت)، تحقيق: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة، ورمزت إلى الكتاب بـ(القزاز).

23- ما يحتمل الشعر من الضرورة، تأليف: أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، (1412هـ- 1991م)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، (د.ن)، ط(2)، ورمزت إلى الكتاب بـ(السيرافي).

24- مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية، القسم الثالث (ديوان النابغة الذبياني)، تأليف: محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي، (1413هـ- 1992م)، تحقيق: علي الهروط، (د.ن)، ورمزت إلى الكتاب بـ(الحضرمي).

25- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تأليف: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، (1996م)، تحقيق: علي دحروج، إشراف: رفيق العجم، نقل النص

الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط(1)، ورمزت إلى الكتاب بـ(التهانوي).

26- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تأليف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، (1415هـ- 1996م)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة، بيروت، ط(1)، ورمزت إلى الكتاب بـ(الأزهري).

27- نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، وبذيله: عقد الجوهر في علماء الربع الأول من القرن الخامس عشر، تأليف: يوسف المرعشلي، (1427هـ- 2006م)، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط(1)، ورمزت إلى الكتاب بـ(المرعشلي).

28- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (1413هـ- 1992م)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ورمزت إلى الكتاب بـ(السيوطي).